بحثا سبل تعزيز آفاق التعاون بين البلدين والمستجدات الاقليمية والدولية

المبارك عقد مباحثات مع رئيس وزراء جمهورية رومانيا

سمو الشيخ جابر المبارك مستقبلا رئيس وزراء جمهورية رومانيا

جانب من المباحثات

■ توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون في المجال الصحي وأخرى لاعفاء حملة الجوازات الدبلوماسية من التأشيرات

عقد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء جلسة مباحثات رسمية في قصر السيف امس مع رئيس وزراء جمهورية رومانيا الصديقة فيكتور بونتا.

وتم خلال المباحثات التي جرت في اجواء ودية عكست عمق العلاقات المتينة والمتميزة بين البلدين الصديقين بحث سبل تعزيز آفاق التعاون في مختلف المجالات التي تخدم مصالح البلدين وتحقق طموحات الشعبين الصديقين إضافة الى مواقف البلدين تجاه القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

حضر المباحثات عن الجانب الكويتي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير المالية انس الصالح ووزير الصحة الدكتور علي العبيدي ووزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ورئيس بعثة الشرف المرافقة الشيخة الأستاذة الدكتورة رشا حمود ووكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله ووكيل ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخة اعتماد الخالد وعدد من كبار المسؤولين بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية وسفيري البلدين.

وحضرها عن الجانب الروماني الوفد المرافق لرئيس وزراء جمهورية رومانيا الصديقة.

وعقب المباحثات وبحضور سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس وزراء جمهورية رومانيا تم الاحتفال بالتوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين الصديقين حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون في المجال الصحي وقعها عن الجانب الكويتي وزير الصحة الدكتور علي العبيدي وعن الجانب الروماني معالي وزير الصحة نيكولاي بانيشويو.

كما تم التوقيع على اتفاقية بشأن الاعفاء من التأشيرات على حملة الجوازات الدبلوماسية والخاصة والخدمة اضافة الى مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الانشطة المتبادلة بين معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي بوزارة خارجية دولة الكويت والمعهد الدبلوماسي لوزارة خارجية جمهورية رومانيا.

ووقع الاتفاقية عن الجانب الكويتي معالي وكيل وزارة الخارجية خالد سليمان الجار الله وعن الجانب الروماني معالي وزير الاقتصاد والتجارة والسياحة ميهاي تودوسي.

هذا واقام سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء مأدبة غداء على شرف رئيس وزراء جمهورية رومانيا الصديقة فيكتور بونتا والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وكان سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء استقبل في قصر السيف أمس رئيس وزراء جمهورية رومانيا الصديقة فيكتور بونتا الذي وصل الى الكويت امس في زيارة رسمية للبلاد بدعوة من سمو رئيس مجلس الوزراء.

وقد جرت للضيف مراسم استقبال رسمية في قصر السيف عزف خلالها السلامين الجمهوري الروماني والوطني الكويتي ثم تفقد معالي رئيس وزراء جمهورية رومانيا حرس الشرف الذي اصطف لتحيته.

عقب ذلك صافح الضيف كبار مستقبليه وفي مقدمتهم النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد و نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ورئيس بعثة الشرف المرافقة الشيخة الأستاذة الدكتورة رشا حمود الجابر الصباح وعدد من الشيوخ والوزراء وكبار قادة الجيش والشرطة والحرس الوطني وكبار المسؤولين بالدولة وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء وسفيري البلدين.

إلى ذلك غادر رئيس وزراء جمهورية رومانيا الصديقة فيكتور بونتا والوفد المرافق له البلاد أمس بعد زيارة رسمية استمرت يومين بدعوة من سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وكان في مقدمة مودعيه على ارض مطار الكويت الدولي رئيس بعثة الشرف المرافقة الشيخة الاستاذة الدكتورة رشا حمود الجابر الصباح وسفيرا البلدين.

■ مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الانشطة المتبادلة بين المعهدين الدبلوماسيين في لكويت ورومانيا

جانب من توقيع الاتفاقيات

توقيع اتفاقية انشاء لجنة التعاون المشترك بين الكويت ورومانيا

يشكل إضافة لتعزيز وتطوير التعاون بين البلدين

الكهرباء وقعت اتفاقية مع اليابان لتوسيع الشبكات في البلاد

■ الجسار : اليابان ذات تطور مستمر والوزارة حريصة على توفير أفضل الخدمات

وقعت وزارة الكهرباء والماء في مقرها امس مذكرة تعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية بمجال توسيع شبكات الكهرباء في البلاد.

وقال وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء المهندس أحمد الجسار على هامش التوقيع إن علاقات التعاون مع اليابان في مجال الكهرباء ليست جديدة مؤكدا عمق العلاقات بين البلدين لاسيما اقتصاديا وانها دائما في تطور مستمر.

وأضاف الجسار أن توقيع المذكرة يشكل إضافة لتعزيز وتطوير التعاون بين البلدين للحصول على فائدة أكبر في مجال الكهرباء وخصوصا حول توسيع الشبكات الكهربائية التي تسعى الوزارة إلى توفيرها لتقديم افضل الخدمات في هذا المجال.

من جانبه أعرب وزير الدولة للاقتصاد والتجارة الياباني دايشيرو ياماجيوا عن سعادته بمستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومنها توقيع مذكرة تعاون مع وزارة الكهرباء والماء الكويتية.

وأكد ياماجيوا أن هذه العلاقة تشهد تطورا مستمرا و"نحن نتمنى لدولة الكويت التوفيق في انجازاتها ومشاريعها وخصوصا في المجال الخدمي الذي تحرص الكويت على توفيره لشعبها وفق أحدث الوسائل

■ ياماجيوا: نتمنى للكويت التوفيق في انجازاتها ومشاريعها وخصوصا في المجال الخدمي

جانب من توقيع مذكرة التعاون مع اليابان

الصبيح :إحالة 4300 ملف موقف برمز الـ71 إلى التحقيقات بالداخلية

هند الصبيح

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل "وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الهيئة العامة للقوى العاملة احالت على الادارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية مايقارب ٤ الاف و٣٠٠ ملف من ملفات الشركات الموقوفة وقفا دائما برمز ٧١ خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ فقط".

وبينت في تصريح صحافي ان "احالة هذه الشركات الى التحقيقات تاتي تطبيقا لاحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ بشان العمل في القطاع الاهلي والقرارات المنفذة له لمخالفة المادة العاشرة من القانون والتي من بين ماتنص عليه انه لا يجوز لصاحب العمل ان يستقدم عمالا من خارج البلاد او ان يستخدم عمالا من داخلها ثم يعمد الى عدم تسليمهم العمل لديه او يثبت عدم حاجته الفعلية لهم".

وشددت على ان وزارة الشؤون "ستتبع آلية جديدة في التعامل مع الشركات التي تم وقف ملفاتها وقفا دائما حيث ستقوم بنشر اسماء تلك الشركات في وسائل الاعلام حتى تبادر العمالة المسجلة عليها الى المسارعة في تعديل اوضاعها حتى لا تتعرض لاتخاذ اجراءات قانونية بحقها من قبل وزارة الداخلية".

ولفتت الوزيرة الصبيح إلى أن "بالتنسيق مع وزارة الداخلية سيتم منح العمالة المسجلة على ملفات موقوفة وقفت دائما بالرمز ٧١ مهلة لتعديل اوضاعها مدتها ٦٠ يوما من تاريخ سوف يحدد في قرار وزاري".

وطالبت العمالة الوافدة ب"استغلال تلك الفترة لتعديل اوضاعها حيث لن يكون هناك اي تهاون مع المخالفين لقوانين الاقامة في البلاد بعد انتهاء تلك المهلة ومهيبة باصحاب الشركات بالاجتهاد والمحافظة على تطبيق القوانين حتى لا يتم اتخاذ اجراءات قانونية ضدهم قد تصل الى وقف ملفاتهم وقفا دائما وتعريضهم لعقوبات نص عليها القانون وتصل الى السجن والغرامة مؤكدة انها لن تسمح باي خلل في سوق العمل ايا كان مصدره سواء اصحاب عمل او عمال".

واشارت الوزيرة الصبيح إلى ان "من بين بنود الآلية الجديدة التي ستتبع ضد الشركات الموقوفة وقفا دائما اتباع اساليب عمل جديدة في ادارة تفتيش العمل لاستكمال كافة اجراءات احالة الشركات الموقوفة الى الادارة العامة للتحقيقات ومن ثم الاحالة الى الادعاء العام وصولا الى المحاكمة على هذه المخالفات التي لا يجب السكوت عنها ولا التهاون في حق مرتكبيها نظرا لمساهمتها في تشويه سمعة دولة الكويت في المحافل الدولية".